حتى تتكيف مع الوضع وتجد صيغة للاعتراف مثلما وجدت صيغة للهدنة

هناك امكانية لاتباع نهج معتدل مع حماس كما يدعو مبارك

الاقتراحات والأحاديث حول العقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين، وفرض الحصار والحمية المقترحة وقطع إمدادات الكهرباء ومنع العمّال من الدخول الى اسرائيل وما الى ذلك من عقوبات مقيتة من حيث الاسلوب والمضمون على حد سواء. ولكن اسرائيل مع ذلك، مضطرة الى الإصرار على قبول حكومة حماس بمبدأ الدولتين لشعبين، أي الاعتراف باسرائيل واحترام الاتفاقات الموقعة في السابق وعلى رأسها اتفاق اوسلو. الامور واضحة جدا لدرجة عدم وجود حاجة الى توضيحها، ولاسرائيل شركاء كثيرون في هذه المطالب في المنطقة والعالم من الذين يمكنها أن تُنسق المواقف معهم.

خلال شهر، منذ انتخاب حماس برز نهجان محتملان للتعامل. التوجه الأول المعتدل مثله الرئيس المصري حسني مبارك بصورة جيدة إذ اقترح في مقابلة مع القناة الاولى في التلفزيون الاسرائيلي، عدم الانفعال والتسرع. مبارك أوصى باعطاء حماس فرصة للتكيف مع الحكم وذكر أن مصر في السابق كانت قد طالبت بالقاء اسرائيل في البحر. وأين أنتم اليوم؟ هل أصبحتم في البحر؟ سأل مبارك.

النهج الثاني الأكثر حزما يتمثل بموقف وزير الدفاع شاؤول موفاز وغيره في اسرائيل من الذين يطالبون بفرض عقوبات اقتصادية شديدة على السلطة الفلسطينية بصورة فورية. مثل هذه الخطوات قد تمس بالرئيس الفلسطيني محمود عباس وتؤدي الى انهيار السلطة. المتحدثون الأمنيون الاسرائيليون أوردوا خطاب محمود عباس في افتتاح البرلمان الفلسطيني كدليل على صحة هذا التوجه، إذ قالوا انه كان خطابا لزعيم ضعيف ينبطح أمام حماس ـ مع أن هذا الخطاب كان في الواقع خطابا حازما رد عليه قادة حماس بحنق.

من المثير أن نرى انه بين الجمهور والقيادة الفلسطينيين يوجد تقسيم مشابه بين مؤيدي توجه معتدل من حكومة حماس وبين مطالبي نهج أكثر حزما. التوجه المعتدل يحظى بدعم شعبي واسع في الشارع. أبو مازن في المقابل ومعه عدد من قادة فتح مثل جبريل الرجوب ومحمد دحلان يؤيدون، حسب ما يبدو، اتخاذ موقف حازم تجاه حماس. ليس لديهم خيار آخر. أبو مازن، مهندس اوسلو، ودحلان والرجوب اللذان عملا فعليا على تطبيق اتفاقات اوسلو، لا يستطيعون التنكر لماضيهم فجأة. على هذه الخلفية لا يمكن لدولة اسرائيل أن تتنازل لحماس بأي شكل من الاشكال. كل تنازل اسرائيلي قد يُفسر على أنه خيانة لأبو مازن. ليس صدفة أنه ذكر في خطابه قرار المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قبل 18 عاما حيث تمت المصادقة على قرارات الامم المتحدة التي تعني الاعتراف باسرائيل والموافقة على مبدأ الدولتين لشعبين. اذا كانت حكومة حماس لا تقبل ذلك الآن ـ يتوجب مقاطعتها (المقصود سياسيا وليس اقتصاديا). كل من يتنازل لمثل هذه الحكومة سيُظهر أبو مازن وجماعته كمجموعة من الانهزاميين الذين باعوا مصالح شعبهم من دون مقابل حقيقي، في نظر الفلسطينيين والعالم العربي.

قادة حماس يعللون موقفهم بالمبادىء الاسلامية. ليس بامكانهم أن يعترفوا باسرائيل لأن ذلك سيكون مخالفة للعقيدة. مع كل الاحترام للعقيدة، لا يتوجب التأثر من هذا الكلام. كلما طُرح المزيد من الاسئلة تزداد الآراء الاسلامية والفقهية وتتنوع. هناك في الاسلام أسس متشددة، ولكن فيه ايضا مبادىء براغماتية. اذا كان المتحدثون بلسان حماس قد وجدوا حتى الآن صيغة لوقف نار مؤقت «الهدنة» لسنوات طويلة مع اسرائيل، فبامكانهم أن يجدوا ايضا صيغة لاعتراف مؤقت لسنوات طويلة بدولة اسرائيل. الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني هو صراع سياسي وليس دينيا. في الماضي والحاضر كانت لليهود ولدولة اسرائيل علاقات جيدة مع المسلمين ومع الدول الاسلامية بما فيهم مسلمون فلسطينيون متشددون، ومن الممكن السعي نحو حل تسووي ـ في ظل شرط الاعتراف المتبادل الواضح.

حسني مبارك

اسماعيل هنية

دائي روبنشتاين
محلل خبير في الشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/2/20

للحركة مصلحة في الحفاظ على صلاتها بالدول العربية

قطع الاموال عن حماس سيشجعها على اقامة حلف استراتيجي مع ايران

■ «وفد من مسؤولي حماس الكبار سيزور طهران. حماس تطلب الى ايران: ساعدونا». كان هذا هو العنوان الرئيس الكبير أمس في الصفحة الاولى من صحيفة «معاريف». وفي حروف أصغر في الصفحات الداخلية أُبلغ عن أن وفد حماس سيصل ايران هذا الاسبوع في اطار زياراته مصر، وتركيا، والسودان وقطر.

هل «يأتي الايرانيون»؟ هل نشأ في الواقع «محور شر»؟ هل ستستنقذ ايران حماس بأموالها؟ لا يوجد أي شك في أن الواقع المالي والاقتصادي الذي توشك حماس أن تدخل فيه شديد. هذه هي أكثر النقاط حساسية من جهتها. في عام 2005 كانت النفقات المُخمنة للسلطة الفلسطينية تقف عند نحو مليارَي دولار، أكثرها لأجور 174 ألف عامل، منهم 58 ألفا في قوات الأمن! كانت الايرادات تقارب 1,1 مليار، أي نحو نصف النفقات. منها 400 مليون دولار من جباية الضرائب، و400 مليون دولار من اسرائيل، و320 مليون دولار من مساعدة خارجية مباشرة (نصفها من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، ونصفها من دول عربية، على رأسها السعودية). زيادة على المساعدة الخارجية المباشرة، حصلت السلطة في 2005 على نحو مليار دولار، كانت في أكثرها من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، كزيادة خاصة ومن اجل مشروعات مختلفة.

اذا لم تُحوّل اسرائيل، والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الاموال، فمن الذي سيعطي حماس اموال مساعدة خارجية بمقدار مليار أو مليارَي دولار في العام؟ من المؤكد أنهم ليسوا الروس (فهم يريدون مالا)، ولا الأتراك ولا الدول العربية (فضلا على ما تعطي اليوم). اذا ربما ايران هي التي ستدخل الفراغ المالي الذي قد ينشأ، وتحول للسلطة الفلسطينية التي تتولاها حماس مئات ملايين الدولارات في العام.

في رأيي، احتمال ذلك منخفض، وايران في الأساس ليست سوى فزاعة إخافة. في المستقبل سنشهد الكثير من «الضجة الاعلامية»، لكننا سنشهد القليل من المساعدة الفعلية. لماذا؟.

كانت المساعدة الايرانية لحماس في الماضي ضئيلة لا أهمية لها، تبلغ الى بضعة ملايين من الدولارات في العام. إن نحو نصف المساعدة لحماس، بمقدار عشرات ملايين الدولارات، وصل من السعودية ومن امارات الخليج، والباقي من جمعيات صدقة في الغرب. كان السبب الرئيس للمساعدة الايرانية الضئيلة هو نظام العلاقات بين الاثنتين، الذي لم يتميز قط بقرب استراتيجي، بل بشك وبحفاظ على بُعد.

أولا، لأن حماس حافظت على استقلال وكان برنامج عملها يخالف برنامج ايران مخالفة تامة. ولم تكن لها مصلحة ايضا في أن تصبح مرعية ايران. الآن، في ظاهر الأمر، نشأت قوة كامنة للتغير في نظام العلاقات، لكنه في تقديري ليس بدرجة تنشىء بينهما حلفا استراتيجيا. سيكون لحماس مصلحة واضحة في الحفاظ على صلاتها بالدول العربية، وعلى رأسها السعودية وامارات الخليج، التي ستستمر في مساعدتها، إلا اذا أصبحت تبعا لايران. وثانيا، تنتمي حماس الى التيار الاسلامي السني، في حين أن الايرانيين شيعة. ويوجد فرق مبدئي بين حماس وبين حزب الله الذي هو شيعي، والذي يعترف بالصلاحية العليا للزعيم الديني الأعلى الايراني، والذي نشأ مسؤولوه الكبار في ايران.

يضاف الى ذلك أن ايران معروفة كدولة يدها مقبوضة في كل ما يتصل بقسمة الاموال. كل مساعدتها السنوية لحزب الله تقف عند 50 ـ 70 مليون دولار في العام. اذا كانت هناك منظمة ارهابية فلسطينية تؤيدها ايران وحدها فانها «الجهاد الاسلامي» الصغير. وهنا يُتحدث عن مبالغ ضئيلة، مخصصة مباشرة لاحتياجات ارهابية. بناء على ذلك، تقديري هو، أنه اذا كانت هناك زيادة في المساعدة الايرانية، فانها ستكون للجهاد خاصة ولجهات ارهابية فلسطينية اخرى. اذن ما الذي سيكون؟ الامكانات المستقبلية مجهولة، ما عدا شيئا واحدا رئيسا: المجتمع الفلسطيني سيواصل المعاناة والنضال فيها عن طريقه. منذ الانتخابات أصبح من الصعب الفصل بين «الشعب الفلسطيني» والسلطة الفلسطينية. إن ما يقرب من نصف هذا الشعب صوت لحماس. فهي والسلطة شيء واحد.

عاموس جلبوع
كاتب دائم في الصحيفة
(معاريف) 2006/2/20

سياسة اسرائيل الضاغطة على السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس ستزيد من التطرف وتوفر ذريعة للحركة الاسلامية لتبرير فشلها

■ اسرائيل قررت على ما يبدو مواصلة لعب دور «الولد السيء» في الشرق الاوسط. الحكمة التي ميزت موقفها الرسمي تجاه ايران ـ عندما ادعت باستمرار ان تسلح ايران النووي هو مشكلة عالمية شاملة وليست اسرائيلية فقط ـ لم تعبر عن نفسها في موقفها من الفلسطينيين. وهذه مسألة غير مفهومة. بثمن دم أبناء شعبها، تقوم اسرائيل بشراء المزيد من الكراهية التي يوجد لدينا في الجانب العربي متطوعون كثيرون لبيعها. وكلا الجانبين يدفعان بسخاء وكرم مفزع. حكومة اسرائيل قررت قيادة الحملة العالمية الساعية لتجريد حماس من شرعيتها بعد أن فازت بالانتخابات الديمقراطية. من الممكن ان تفهم الدعوة الى اشتراط التفاوض مع حماس بتخليها عن طريق العنف والارهاب لان السلام يصنع مع من يريدون السلام ومن الممكن تفهم المطلب الصارم القاضي بالاعتراف باسرائيل واحترام الاتفاقيات المعقودة معها، ولكن لماذا يتوجب بلورة خطة للضغط العسكري والاقتصادي الذي سيؤدي الى اسقاط حكم حماس من قبل ان يقوم على قدميه؟ لماذا التهديد بخطوات ضاغطة خانقة على المواطن الفلسطيني البسيط من خلال السعي غير الانساني لدفعه للضغط على حكومته الى أن تنهار؟

سياسة الضغط المكثف على الفلسطينيين حتى يضغطوا على قادتهم قد فشلت كما نعلم. كما أن فكرة تجميد العائدات الضريبية فشلت هي الاخرى ـ هذه الاموال التي هي أموال فلسطينية وليس مساعدة اسرائيلية كما يظهر أحيانا من الطريقة التي يعرض فيها هذا التهديد ـ قد جربت طوال عام كامل، منذ عام 1967 ومرورا بالانتفاضة الاولى وحتى يومنا هذا جرب قادة اسرائيل كل أنواع الضغط من الضغط المادي المباشر الى الضغط الراديكالي ـ حواجز وحظر تجول واغلاقات واعتقالات وتصفيات واغلاق للابواب امام العمال الفلسطينيين واعمال هجومية واقتلاع للاشجار وتجريف للاراضي وهدم للمنازل وما الى ذلك. كل هذا ادى الى ايصال حماس للحكم في المناطق الفلسطينية وظهور حزب الله في لبنان. ذلك لان اليأس الذي يخططون لاضافته على اليأس السائد لدى الفلسطينيين يساعد المتطرفين وحدهم.

بدلا من التمعن والدراسة العميقة لاسباب انتصار حماس ومواجهتها واستخلاص العبر منها ـ يقومون بتوفير اسباب جديدة. بدلا من ترك حماس تدير شؤون السلطة والاخفاق من تلقاء نفسها لان نهجها لن يلائم الشعب الفلسطيني ـ يقومون بمنحها حججا وذرائع لتبرير اخفاقها امام الفلسطينيين عندما يطلب منها ذلك. من الواضح منذ هذه اللحظة انه ان فشلت حماس فان ذلك سيكون بسبب الضغط الاسرائيلي ـ الامريكي وليس لانها ليست ملائمة لادارة حكم عصري حديث في ايامنا هذه. بدلا من اتاحة المجال للجمهور الفلسطيني لمحاسبة حماس في المستقبل عن سياستها المتشددة سيتيحون لها المجال للتملص والتشبث بذريعة ان اسرائيل قد أعلنت الحرب عليها. احدى الوسائل الاساسية التي أدت الى انتصار حماس كانت طريقة استخدامها لادعاء ان اسرائيل لا تفهم الا لغة القوة. هذا ما كان بعد حرب يوم الغفران وفي لبنان ايضا. قائد حماس خالد مشعل قال في خطابه في السودان ان العالم الغربي والولايات المتحدة لم يجبروا اسرائيل ولو مرة واحدة على تنفيذ القرارات الاممية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. «لذلك» قال لآلاف المستمعين الذين يصغون له باهتمام كبير «ليس بامكاننا ان نعتمد الا على الله وعلى أنفسنا». الموقف الاسرائيلي المتشدد لن يؤدي الا الى تعزيز هذا الادعاء.

نظير مجلي
محلل للشؤون الاسرائيلية في قنوات عربية
(هآرتس) 2006/2/20

بعد ان اثارت تصريحاته ضجة كبيرة

رئيس الحركة الاسلامية يؤكد انه لم يناد باقامة دولة اسلامية في اسرائيل.. ويهاجم الرئيس الايراني

■ تدفقت عشرات المكالمات الهاتفية في يوم الخميس الماضي صباحا على بيت رئيس الحركة الاسلامية ورئيس قائمة القائمة العربية الموحدة ـ الحركة العربية للتغيير، الشيخ ابراهيم صرصور. قبل ذلك بيوم أبلغت وسائل الاعلام عن أن صرصور قال في حفل صحافي عُرضت فيه القائمة انه يؤيد اقامة دولة اسلامية واحدة يترأسها خليفة. فسرت الوسائل الاعلامية، التي اقتبس جزء منها لا على نحو دقيق، اقواله من فورها كاردة تغيير نظام الحكم في اسرائيل. في نشرة أخبار القناة الثانية وصلوا بين القائمة العربية الموحدة التي تقودها الحركة الاسلامية، وبين فوز حماس في الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، واشتمل التقرير على صور لأفراد حماس.

يُبين الشيخ صرصور، أن اقواله قد انتُزعت من السياق الذي قيلت فيه. فقد قال انه سُئل في الحفل الصحافي لماذا لا تتحد الاحزاب العربية في قائمة مشتركة استعدادا للانتخابات. يقول صرصور، انه ابتدأ باجابته داعيا الى وحدة بين جميع المسلمين ثم استمر بعد ذلك في دعوة الاحزاب العربية الى الوحدة. وان الطريق من هنا الى تأييد اقامة خلافة داخل اسرائيل ما تزال طويلة. «من المؤكد أننا، الحركة الاسلامية، نؤيد اقامة خلافة، لكن قصدنا الى الدول العربية والى الدول الاسلامية. اذا كانت توجد هناك دول كبرى كالولايات المتحدة، وروسيا، والهند والصين، فان الدول العربية ايضا والاسلامية تستطيع الاتحاد. ولكن في كل ما يتعلق باسرائيل، سنحافظ على وجود اسلامي ـ قومي وسنُلح في طلب حقوق كاملة. لا يهمنا كون هذه الدولة يهودية. فما بقيت ديمقراطية، فسنطلب المساواة اليها لأننا جزء من هذا الواقع هنا»، كما بيّن.

سنتوسط بين حماس واسرائيل

الآراء المعتدلة التي يعبر عنها صرصور لا تغير حقيقة أنه يترأس تيارا اسلاميا متشددا. المرشح في المحل الرابع في قائمة القائمة العربية الموحدة ـ الحركة العربية للتغيير، الشيخ عباس زكور من عكا، قال في المؤتمر الذي عقده مركز «مساواة» في الاسبوع الماضي، إن الحركة الاسلامية «لا تؤمن بالديمقراطية، لكنها تحاول أن تستخلص أقصى ما فيها». لكن المتخصص لتاريخ الحركة يعلم، أن جزءها الذي قرر المشاركة في الحياة الديمقراطية والمنافسة في الانتخابات للكنيست يدفع عن ذلك ثمنا باهظا. القرار الذي اتخذ في 1996، شق الحركة الاسلامية: يترأس الفصيل «الشمالي»، الذي يعارض المشاركة في الانتخابات، الشيخ رائد صلاح من أم الفحم، وترأس الفصيل «الجنوبي» في الماضي، مؤسس الحركة، الشيخ عبد الله نمر درويش، والآن يقوده صرصور (وكلاهما من سكان كفر قاسم).

يهاجم صرصور الساسة من اليمين الذين طالبوا بدفع قائمته عن المشاركة في الانتخابات، في أعقاب الاقوال التي قالها. وكما قال «هذه جهات فاشية تعتمد على اقوال مُحرفة. إن الانشقاق في حركتنا يشهد كألف شاهد على توجهنا، الذي يعارض تماما ما يزعمون. انهم يضرون خاصة بحركة شرعية تقوم بأعمال كبيرة من اجل التعايش».

يمكن أن يكون جزءا من الدعوات المضادة للقائمة العربية الموحدة متأثرا من خوف أن يقوى الحزب في أعقاب فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. يأمل الشيخ صرصور أن يحدث هذا، «حماس حركة اسلامية حصلت على أكثر اصوات السكان الفلسطينيين، ونحن حركة اسلامية موجودة في الكنيست. نستطيع أن نقوم بدور حاسم في الاتصالات بين الطرفين. كيف يسمون هذا، إشبينا؟ نستطيع أن نُساهم بقنوات مكشوفة أو خفية، وأن نُقرب بين مواقف الطرفين من اجل السلام، في كل مهمة تلقيها علينا اسرائيل والفلسطينيون»، يقول صرصور.

في تقديره، ستضطر حماس، مع أخذ زمام السلطة، الى تعديل خطها السياسي لادارة شؤون السلطة. «استخفي في حماس الجانب العسكري. لم تعد تتحدث عن كفاح مسلح بل عن «مقاومة» ـ ومن المهم أن نعلم أن المقاومة ليست عنيفة بالضرورة. في واقع الأمر، كفت حماس عن العنف، وبعد أن تعترف اسرائيل بالمنظمة ستعلن ايضا بذلك اعلانا رسميا. أقدر أن هذا اليوم قريب جدا»، يُبين صرصور.

في قضية التسوية الدائمة، يدعو صرصور التيارات الدينية ـ اليهودية والمسيحية ـ الى المساعدة في ايجاد صيغة تحرر الساسة من الشؤون الدينية: «توجد تيارات حريدية تزعم أن الهيكل يجب أن يأتي على أجنحة الملائكة، وأن الانسان لا يستطيع بناءه. انه في الحقيقة رمز مقدس لليهود، لكن يجب أن يظل رمزا فقط ولا ينتقل الى طور التنفيذ، لأنه بهذا ستندلع حرب عالمية ثالثة».

صرصور ليس سمسارا

يقع بيت الشيخ صرصور المتواضع والأنيق في حي جديد نسبيا من كفر قاسم، وفيها وضع البنى التحتية جيد. أُجريت المقابلة معه في المكتب الصغير في مقدمة البيت والذي يستقبل ضيوفه فيه، والذي يشتمل على كتب دينية الى جانب كتب تتناول مكانة السكان العرب في اسرائيل. صرصور، الذي يلبس في احيان كثيرة حلة غربية ويعقد رباط عنق، اختار أن يلبس في هذه المرة، «دشداشة». وذلك على عكس الشيخ رائد صلاح، الذي يتشدد في لبس «حلة باكستانية» وقبعة بيضاء كبيرة، تُظهران اشمئزازه من العادات الغربية.

في الانتخابات التي سبقت لم تحظ القائمة العربية الموحدة بتأييد نشطاء الفصيل الشمالي من الحركة الاسلامية. وهكذا مثلا، حصل الحزب في أم الفحم على نحو 200 صوت فقط، كما حصلت ميرتس. في هذه المرة يأملون في القائمة العربية الموحدة أن يمضي مؤيدو الفصيل الشمالي مع كل ذلك الى صناديق الانتخابات ليصوتوا للحزب. «آمل أن يفهم مؤيدو الشيخ صلاح أن هنا فرصة ذهبية لتقديم مكانة العرب في اسرائيل. قنواتنا بازاء الفصيل الشمالي مفتوحة بل اننا نأمل أن نفتح في القريب فرعا في أم الفحم، لنحصل على الاصوات هناك»، وعد صرصور. هدف الحزب هو اجتياز نسبة الحسم والحصول على ثلاثة نواب في الكنيست على الأقل. الانكليزية التي يتحدثها صرصور جيدة، فقد درس الأدب واللغة الانكليزيين في جامعة بار ـ ايلان في نهاية السبعينيات، وقد جاء الى الحركة الاسلامية بعد أن كان تلميذ الشيخ درويش في المسجد في كفر قاسم. في الثمانينيات حاول أن يُقبل للعمل معلما في القرية، لكن وزارة المعارف رفضته. في 1989 انتُخب صرصور لرئاسة مجلس كفر قاسم وتولى المنصب حتى 1998، حينما عُين لرئاسة الحركة الاسلامية.

طُرح امكان أن يتولى رئاسة القائمة العربية الموحدة في الشهور الأخيرة فقط، بدل عضو الكنيست عبد المالك دهامشة، وهو من اعضاء الكنيست العرب الأكثر نشاطا ونائب رئيس الكنيست. لم يجتز القرار جوازا هادئا ـ بسبب مواجهات داخلية في الحركة الاسلامية وداخل الفصيل الجنوبي ـ لكن صرصور حظي بتأييد الشيخ درويش ودهامشة، وعُين لرئاسة الحزب.

عائلة صرصور من العائلات عظيمة الشأن في كفر قاسم.

ان الشعور بالانتماء الى الأمة الاسلامية لا يردع رئيس الحركة الاسلامية عن توجيه نقد شديد لرئيس ايران، محمود أحمدي نجاد، الذي زعم مؤخرا أن الكارثة أسطورة. «جاء في القرآن أن من يقتل انسانا واحدا، فكأنما قتل الناس جميعا. فعند الله القتل جريمة في حق الانسانية لا تتخطى الى برنامج العمل اليومي. اقوال نجاد خطأ بالغ، يمس بنا كمسلمين»، يؤكد صرصور.

يوآف شتيرن
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/2/20

يود في الايام القريبة أن يزيد من ظهوره العام

اولمرت يتصرف بشكل حذر في مواجهة «تهديد حماس»

■ «ينظر الجمهور الى اولمرت نظره الى انسان يسير وبيديه طبق مرق. المرق يغلي. انه لا يريد أن يحرق يديه، ولا يريد أن ينسكب المرق على الارض. خطواته بطيئة، وحذرة. انه يكشف نفسه للنقد».

سمعت مثل المرق الغالي أمس الاول من وزير سابق. المرق هو الازمة التي هاجت بعقب فوز حماس. هذه هي الازمة السياسية الاولى التي يُدفع اولمرت الى علاجها كرئيس حكومة. لسوء الحظ، تحدث في أوج معركة انتخابية.

يحاول اولمرت أن يعالج الازمة بأكثر الطرق وعيا، على حسب فهمه.

ظنت الادارة الامريكية أن اسرائيل يجب عليها أن تمتنع في هذه المرحلة عن أي اجراء مضاد للسلطة الفلسطينية. وكان الزعم أنه ما دامت لم تقم حكومة حماس فلا سبب لفصل العلاقات مع السلطة. واعتقد اولمرت اعتقادا مخالفا: في اللحظة التي أقسم فيها المجلس التشريعي، تغير الحكم في السلطة. وأعلن عن أنه لن يُحوّل اموال ضريبة القيمة المضافة والضريبة الجمركية التي تجبيها اسرائيل للفلسطينيين. ومع ذلك فان الاموال ستُحفظ. اذا حدث انفجار داخلي ودُفعت حماس جانبا، فانها ستحوّل كاملة. مُنعت مواجهة كونداليزا رايس.

مشكلة اولمرت الكبرى هي في الجبهة الاسرائيلية الداخلية. فهو يرفض أن يوحي الى الجمهور أن فوز حماس كارثة وطنية. فهو على قناعة أن الأمر كان يمكن أن يكون أشد سوءا. لو كانت حماس مثلا حظيت بـ 40 في المئة من الاصوات، وسيطرت على الحكومة الفلسطينية من غير أن تكون مسؤولة عنها، لكان وضع اسرائيل أصعب. هنا يوجد وضوح على الأقل.

ليس له أي اهتمام بأن ينجر وراء دعاوة الليكود، التي تجعل فوز حماس كارثة ثانية. يحاول الليكود دفعه الى أعمال غالية مضادة للسكان الفلسطينيين. اعمال كهذه ستثير موجة من العمليات التفجيرية. والليكود فقط يستطيع أن يكسب في صناديق الاقتراع من العمليات التفجيرية.

لهذا استقر رأيه على أن يمنع في هذه المرحلة دخول العمال الفلسطينيين الى اسرائيل. دخول العمال جزء من الرزمة الانسانية التي يُفترض أن يستمر وجودها. بمقابلة ذلك تواصل اسرائيل اعمال اغتيالاتها. فقد اغتيل في نابلس أمس الاول نشيطان من فتح. وعمل سلاح الجو في غزة على حسب الرد العاصف لقادة حماس على قرارات اسرائيل يفترض اولمرت أنه قد أثار في المناطق على الأقل الانطباع المطلوب. اولمرت ليس شارون. فليس لديه سجل لعشرات السنين من قتال الفلسطينيين.

ايهود اولمرت

كان شارون يستطيع أن يبيح لنفسه إظهار ضبط النفس كما ينبغي. اولمرت مصمم على الاستمرار في ضبط النفس برغم أنه من غير اليقين أن يستطيع أن يبيح ذلك لنفسه. في الايام القريبة سيرفع درجة ظهوره العام. انه يدرك أن الناخبين يريدون أن يعرفوا أن هناك يدا قوية واثقة تُمسك طبق المَرق.

ناحوم برنياع
محلل رئيس للصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/2/20

مكافحة الفساد السلطوي السياسي المتفشي في اسرائيل هامة جدا لانها تمس عصب الدولة

■ نائب رئيس المحكمة العليا القاضي ميشال حشين توجه في الاسبوع الماضي في خطابه الوداعي المنفعل لمحكمة العدل العليا الى اقرانه ودعاهم «لمكافحة الفساد بكل جرأة. لا تكلوا من شن هذه الحرب ليلا ونهارا لان هذا الامر هام لروحنا وروح الدولة والشعب».

الفساد الذي تحدث عنه حشين هو ذلك الفساد المتفشي في اروقة القوة السلطوية. من الممكن التقدير على خلفية الخلاف بين القضاة في العليا في قضايا القانون والاخلاقيات، ان حشين قد اختار مضمون ندائه لرفاقه بصورة جيدة. حشين وجد نفسه في اكثر من مرة في موقع الاقلية عندما اعتقد ان من يشغل منصبا جماهيريا عاما ملزم بان يكون بعيدا من الشبهات وليس نقيا فقط. هذا ما حدث عندما قرر ـ قبل قرار المستشار القضائي للحكومة مني مزوز تقديم الوزير تساحي هنغبي للمحاكمة في قضية التعيينات السياسية ـ بانه ليس من المعقول ان يعود الوزير لمنصبه كوزير للامن الداخلي حتى وان لم تقدم ضده لائحة اتهام بسبب الصعوبة التي سيواجهها محققوه.

هذا التوجه انضم لموقف الاقلية الذي ابداه أيضا في الالتماس الذي ايده قبل سنة والمطالب بنقل هنغبي من منصب وزير الامن الداخلي على خلفية قضية «طريق النجاح» التي قامت لجنة الاخلاق في الكنيست بتوبيخ هنغبي بسببها لانه حصل على امتيازات بسبب عمل قام به خارج الكنيست. الشرطة أوصت بتقديمه للمحاكمة الا ان المستشار القضائي في ذلك الحين الياكيم روبنشتاين اتخذ قرارا آخر. رأي الاغلبية (خمسة قضاة) الذي قرر حينئذ انه لا يمكن الزام رئيس الوزراء بنقل الوزير من منصبه في ظل عدم وجود لائحة اتهام. القضاة الذين كانوا في موقف الاقلية (حشين ودوريت بينش) اتخذوا موقفا آخر مفاده اننا «لا نستطيع ان نقبل وضعا يصبح فيه شخص اوصى المحققون بتقديمه للمحاكمة بسبب مخالفات لا اخلاقية ـ مسؤولا في منصب رسمي على من حققوا معه وعلى المسؤولين عنهم ـ هذا الوضع يبدو سرياليا في نظري».

الا أن ما بدى سرياليا في نظر حشين كان واقعيا في نظر أغلبية رفاقه الذين دعاهم بابداء المزيد من الحزم في مكافحة الفساد السلطوي ـ هذا الكفاح الذي يفترض ان تقوده القاضية بينش عندما ستحل محل اهارون باراك كرئيسة لمحكمة العدل العليا في ايلول (سبتمبر) القادم.

الموقف الحازم في مكافحة الفساد مطلوب خصوصا في ظل ما بدا سرياليا فعلا. الجمهور الاسرائيلي على الاغلب لم يمل الحكم الفاسد على ما يبدو. استطلاع «يديعوت احرونوت» ومينا تسيمح الذي نشر في يوم الجمعة الماضي يفيد بأن ربع المستطلعين لن يصوتوا لقائمة تشمل اشخاصا قد ادينوا او اتهموا بالفساد. 80 في المئة في استطلاع «يديعوت احرونوت» و«معاريف» لا يرون بالادانة سببا له علاقة بالتصويت. الفساد في نظرهم شيء والتصويت شيء آخر.

حتى ان كان من الممكن فهم هذا التمييز على خلفية واقع سياسي معين فمن الصعب قبول الموقف الاعلامي الذي تردد على لسان معلق تلفزيوني (امنون ابراموفيتش/من القناة الثانية) عندما قال امورا صعبة ضد رئيسة محكمة الصلح في تل أبيب عدنا بكنشتين. المعلق اشتكى من القاضية التي تجرأت على قول امور ضد «البيضة السياسية التي يتوجب تجفيفها» خلال قرارها بصدد حكم عمري شارون. المتحدث قام بتوجيه ضربة قاضية مضادة عندما تحدث عن «البيضة القضائية التي يتوجب تجفيفها».

النيابة العامة والمحاكم تقف في الآونة الاخيرة كجلمود صخري في مواجهة هذه الاجواء من خلال الادراك الصحيح بان الفساد السلطوي يعني بداية نهاية ثقة الجمهور بالسلطات. هذه المهمة يجب ان تتم بحساسية وليس بحزم فقط. اعتبار كل زلة اخلاقية مخالفة جنائية سيؤدي الى تردي الاحترام للمحظورات القانونية. عدم اعتبار الامور الخطيرة فعلا كمخالفات جنائية سيؤدي الى افساد الحكم.

الكفاح ضد الفساد السلطوي هو مسألة يومية في عمل الشرطة والنيابة العامة الامر الذي يجب أن لا يأتي على حساب الكفاح ضد الجريمة الاخرى. يجب ان يكون واضحا أن التنازل في قضية الفساد السياسي قد يلحق الضرر في الكفاح ضد الجريمة العنيفة ان لم يشغل المناصب التنفيذية اشخاص أنقياء صالحون. قرارات الاسبوع الماضي هي نداء يحدد اتجاها هاما في مكافحة الفساد.

محكمة الصلح في تل ابيب اسهمت في هذا الكفاح عندما قررت ان استضافة نشطاء في فندق ليلة واحدة من قبل عضوة الكنيست نعومي بلومنتال هي ايضا «رشوة انتخابية» ومخالفة غير اخلاقية مشينة.

القاضية بكنشتين كانت محقة عندما قالت ان نصيب المحاكم في تجفيف «البيضة السياسية» يجب أن ينعكس من خلال العقوبات الملائمة للمخالفين «في ذروة العملية السياسية».

من الممكن الادعاء ان العقوبة التي فرضت كانت شديدة جدا بحجة كون المسألة تتعلق بأول تقديم للمحاكمة بسبب تمويل الانتخابات وبسبب وضع رئيس الوزراء الصحي. ومع ذلك وفي ظل جسامة الفساد الذي اعترف به شارون الابن توضح شدة العقوبة. الرسالة الهامة جدا التي ينطوي عليها الحكم الصادر: «ايها الفاسدون قد سئمناكم». هذه الرسالة تنتصب بفخر ضد الواقع الاجتماعي الذي يقول «ايها الفاسدون لم نسأمكم بعد».

زئيف سيغال
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/2/20

قانون منع الازواج الفلسطينيين داخل اسرائيل من لم شمل عائلتهم عنصري وظالم

■ التوصيات التي تتعلق بهجرة الزواج مشكلة لا كالتوصيات المرحلية للجنة الاستشارية للفحص عن سياسة الهجرة الى اسرائيل التي تتعلق بمهاجري العمل واللاجئين، والتي تستحق المباركة. توصي اللجنة بسياسة تشدد خاص من دخول زوجين من دول عدو و«دول ذات خطر»، وهي تقرر خطورة هؤلاء المهاجرين. يُمنع الدخول من مناطق القتال تماما. الامور الرئيسة التي ستُذكر فيما يأتي أُرسلت الى اللجنة، بعد أن أُرسل اليها التقرير المرحلي كأحد الشهود الذين دُعوا للحديث أمامها عن سياسة الهجرة الى اسرائيل.

يقرر التقرير أن مقدار طلبات الفلسطينيين من سكان المناطق لاجازة دخول اسرائيل من اجل الزواج ـ لم الشمل ـ غير معروف. أُقيمت اللجنة على حسب قرار وزير الداخلية واستعملت خدمات مُركزة البحث. لماذا لم يكن في الامكان قبول المعطيات من الجهات المسؤولة في وزارة الداخلية؟ ألم يجدوا من الصحة نقلها اليها؟ أم أنها غير موجودة ببساطة؟ واذا كان الأمر كذلك ـ كيف لوحوا بهذه المعطيات التي تسبب الذعر قبل سن تعديل القانون؟ سياسة الهجرة هي في الحقيقة قضية مبدأ، لكن اللجنة أقيمت ايضا على خلفية ظروف معينة، كما تذكر هي نفسها، والمعطيات الموضوعية مهمة.

لا تميز اللجنة بين المواطنة وبين مكانة ما في البلاد. يجب على الدول أن لا تُجنس الاجانب، ولا زوجين من المواطنين (وإن كان يجب عليها أن تُسهل تجنسهما). لكن يصعب أن نرى كيف يسوّى بين منع زوج من الاقامة في البلاد مع حق زوجه ذي الجنسية في الحياة العائلية.

اجل، يجب على الدولة أن لا تُمكّن من الحق في الحياة العائلية داخل ارضها خاصة. ولكن اذا طلب جزء من مواطنيها تركها لتحقيق الحق ـ فبأي معنى يمكن الزعم أنها تلتزم واجبها الدفاع عنه؟ وذلك خاصة في ضوء حقيقة أنه لن يتم فحص مفصل لقضية خطورة الأزواج على مواطني الدولة. تأخذ اللجنة بموقف معاكس: فضرورة تقديم الدليل مفروضة على الذين يطلبون الدخول والحصول على الجنسية، وليس على الدولة أن تُثبت خطورتهم، كما هي العادة عندما يريدون تقييد حقوق الفرد. في الحق أن الاجانب لا يملكون حقا ممنوحا في الدخول أو في الحصول على الجنسية، لكن المواطنين لهم الحق في الحياة العائلية. يضاف الى ذلك أن هناك مطالب اقتصادية تواجه المتوجهين وهي ليست شرعية في سياق هجرة الزواج. ألا يمتلك المواطنون الفقراء الحق في الحياة العائلية؟ هذه التوصية تؤذي ايذاء خاصا في ضوء حقيقة أنه في قانون الهجرة الرئيس لاسرائيل ـ قانون العودة ـ لا يوجد أي تمييز بين مستحقيه على أساس اقتصادي.

لا يوجد تطرق تقريب